

Distr.: General  
15 August 2006  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طي هذا نص الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الموجهتين إلى دولة الرئيس فؤاد السنيورة رئيس وزراء جمهورية لبنان وإلى دولة الرئيس نبيه بري رئيس مجلس نواب جمهورية لبنان من فخامة الشيخ حمد بن جاسم بن حبر الثاني النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية قطر، حول تفسير تصويت وفد قطر على القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي اتخذ في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا غاية الامتنان لو عملتم على إصدار هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ناصر عبد العزيز النصير

السفير

الممثل الدائم

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية.



## المرفق

رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦، موجهتان إلى رئيس وزراء جمهورية لبنان وإلى رئيس مجلس نواب جمهورية لبنان من النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية قطر

[الأصل: بالعربية]

يسرني أن أرفق لدولتكم تفسير التصويت لوفد دولة قطر الذي ألقيناه في الاجتماع الرسمي لمجلس الأمن بشأن "الحالة في الشرق الأوسط" في نيويورك ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، (انظر الضميمة).

وحسب ما اتفق عليه بيننا هاتفياً وبعد عرضه على وفدي فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإبلاغهم بأن هذه التفسيرات جاءت بناء على رغبتكم وأني سوف أتلوها على أعضاء مجلس الأمن قبل التصويت على القرار الخاص بالحالة في الشرق الأوسط ومن ثم تمت تلاوة هذه التفسيرات قبل التصويت، وبعدها تم التصويت بالإيجاب على القرار المشار إليه أعلاه وكما تم الاتفاق عليه بيننا.

(توقيع) محمد بن حاسم بن جبر آل ثاني

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

وزير الخارجية

ضميمة

تعليل التصويت

لوفد دولة قطر

يلقيه

سعادة الشيخ/ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية

في

الاجتماع الرسمي لمجلس الأمن

حول

اعتماد القرار بشأن الحالة في الشرق الأوسط: لبنان وإسرائيل

نيويورك ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦

أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى وفدي فرنسا والولايات المتحدة على الجهود التي بذلناها في الفترة الأخيرة للعمل على تحسين صيغة مشروع القرار المقدم من قبلهما إلى المجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

وفي الوقت الذي أشكرهما على الأخذ بعين الاعتبار بعض النقاط الهامة التي أثارناها بشأن مضمون مشروع القرار، أود تأكيد موقفنا بأنه كان من الأحرى بمجلس الأمن اعتماد قرار يقضي بوقف فوري لإطلاق النار منذ اليوم الأول لاندلاع الصراع الحالي، من أجل حقن دماء الأبرياء، ومن ثم تجري معالجة المسائل الأخرى بعد ذلك.

غير أن هذه القناعة لا تعني بالضرورة أننا راضون عن إصدار قرار ينقصه التوازن ويغفل العوامل الجيوسياسية والاجتماعية والتاريخية المعقدة التي تراكمت لتفرز الوضع الحالي في تلك المنطقة، حيث لم يأخذ مشروع القرار في الاعتبار بشكل كاف مصالح لبنان ووحدته واستقراره وسلامته الإقليمية ولهذا فما زالت لدينا بعض الملاحظات على هذا القرار.

إذ لم يتطرق بشكل واضح وصريح إلى ويلات الدمار التي تسبب فيها العدوان الإسرائيلي على المدنيين الأبرياء والبنى التحتية اللبنانية، كما لم يتعرض بوضوح إلى مسؤولية إسرائيل الإنسانية والقانونية عن ذلك الدمار، ولم يعالج مسألة الأسرى والمعتقلين والمختطفين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية بشكل متوازن، حيث أن تبادل الأسرى والمحتجزين هو الوسيلة الواقعية والمنطقية لتسوية هذا الموضوع.

ورغم ذلك قبلنا هذا القرار بصيغته الحالية من أجل حقن دماء الأبرياء وتخفيف لبنان والمنطقة المزيد من ويلات الدمار.

إن فهمنا هو أنه بمجرد صدور هذا القرار، فهو يلزم الطرفين بوقف الأعمال العسكرية وانسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان بشكل فوري، وأن أي خروقات خلال الفترة الواقعة بين وقف الأعمال القتالية وتحقيق الانسحاب والتوصل إلى وقف إطلاق النار سوف يحكمها تفاهم نيسان لعام ١٩٩٦. كما أن هذا القرار يؤدي إلى فتح المطارات والموانئ اللبنانية، وعودة النازحين إلى ديارهم فور صدور هذا القرار.

كما أن فهمنا لهذا القرار هو أن التعامل مع المظاهر المسلحة في الجنوب هو من مسؤوليات الحكومة اللبنانية دون غيرها، كما أن المنطقة ما بين الخط الأزرق ونهر الليطاني تخضع لسيطرة الحكومة اللبنانية وحدها.

إننا نرحب بما تضمنه القرار من الاكتفاء بتعزيز قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) وأن ولايتها سوف تستمر في إطار الفصل السادس من الميثاق، وأن أية إشارة للقوات الدولية في مشروع القرار، وحسبما أكد لي مقدمي المشروع، تعني اليونيفيل. وبهذه المناسبة، ندعو إلى أن تقوم الدول المساهمة أو الدول التي تنوي المساهمة في قوات اليونيفيل بإرسال قواتها على وجه السرعة.

كما أن فهمنا هو أن الأمين العام سوف يقوم باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة وبشكل عاجل لتسوية مسألة مزارع شبعا وفق ما جاء في برنامج النقاط السبع الذي أقرته الحكومة اللبنانية في هذا الشأن.

ونحن على اقتناع بأنه ما زال بإمكان المجلس لعب دور جوهري فاعل في حل هذه الأزمة، وسنعمل مع الدول المحبة للسلام على متابعة هذه القضية بما يحقق الأمن والاستقرار في لبنان.

أود أن أشير بصفة خاصة إلى الفقرة ١٨ من مشروع القرار التي تؤكد ضرورة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. إن الفشل في التعامل الفاعل والموضوعي مع تلك الأزمة وجذورها أدى إلى كثير من الاضطراب والتوتر في المنطقة والتي من مظاهره ما حدث في لبنان وما يحدث في فلسطين، وقد عايشنا ونعايش مع الأسف العدوان المستمر على غزة وأهلها.

ويهمني أن أبلغ المجلس أن مجلس جامعة الدول العربية قد أقر بالإجماع قرارا بإعادة طرح قضية النزاع العربي الإسرائيلي على مجلس الأمن بعد أن لاحظ الجميع فشل عملية السلام بشكلها الجاري. وسوف تقدم الدول العربية جميعا طلبا رسميا بانعقاد مجلس الأمن في شهر سبتمبر القادم على مستوى عال بغية الاتفاق على مسار جديد لصنع السلام العادل في المنطقة وفي إطار زمني محدد.

إن لمجلس الأمن مسؤولية كبرى تجاه الملايين في المنطقة ممن يهدد الصراع حياتهم ومستقبلهم ويجعل معيشتهم جحيما، وعلى المجلس الاضطلاع بهذه المسؤولية على الوجه الأكمل وبصورة عادلة وفعالة.